

ترحيب نيابي كبير بالقرار ومطالبات بالدعوة للانتخابات وفق نظام الدوائر الحالي

صدور أمر أميري بحل مجلس الأمة 2009

■ العميري: نهنى الشعب الكويتي

ونتمنى ألا يتكرر مثل ذلك المجلس مستقبلاً

■ الشاهين لـ **الصباح**: خيار مقاطعة

الانتخابات المقبلة يظل قائماً بالنسبة

لالأغلبية في حالة تعديل الدوائر

أعلن وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله عن صدور مرسوم أميري بحل مجلس الأمة 2009

وهذا النائب السابق عبداللطيف العميري «الشعب الكويتي يصدور مرسوم حل مجلس 2009 ونتمنى أن يكون مرسوم الدعوة على القانون المحسن حتى لا يتكرر مثل ذلك المجلس مستقبلاً»

من جانبه أكد النائب السابق د.جسمان الصريش: أن الكثيرين اعتبروا حل مجلس 2009 الذي أسقطه الشعب الكويتي جزءاً يستشعرون به، لافتاً إلى أن ذلك «دلالة على حجم العبت الذي مارسه السلطة».

من جهته قال عضو مجلس 2012 المحلل د.عادل الدخني: مبروك لأهل الكويت حل مجلس 2009 ومتفائل بحكمة سمو الأمير في إجراء الانتخابات على النظام الحالي.

من جهته أكد النائب أسامة الشاهين أن خيار مقاطعة الانتخابات المقبلة يظل قائماً بالنسبة للأغلبية في حال جرى تعديل الدوائر الانتخابية أو عدد الأصوات خارج مجلس الأمة.

وقال الشاهين في تصريح إلى قناة «الصباح» الإخبارية: «إن خيار

خلال تقريرها الدوري عن شهري أغسطس وسبتمبر

«الشفافية»: الديمقراطية المحترمة توكل تنفيذ تعديل الدوائر لفريق محترف

أصدرت جمعية الشفافية تقريرها الدوري عن شهري أغسطس وسبتمبر تناولت فيه أخبار وازارات الدولة المختلفة وأحداثها خلال هذه الفترة. وفي البداية فقد أصدرت المحكمة الدستورية حكمها في الطعن الحكومي المقدم لها بشأن قانون الدوائر الانتخابية نتيجته الرئيسية في عدم إبطال القانون الحالي باعتبار أن المشرع يمكنه التعديل على القانون متى ما رأى سلبات عند تطبيقه، ورغم ذلك ما زالتنا على قناعة بأهمية تعديل قانون الدوائر الانتخابية، على أن يكون ذلك في الفصل التشريعي القادم، حيث لا نرى وجود مسوغ لتعديل الدوائر الحالية التي يجب أن تحظى بتوافق مختلف الأطراف فلا يقرّر طرف على الأطراف الأخرى سواء كانت حكومة أو أغلبية برلمانية بسيطة، مع التأكيد على أن التجارب الدولية في الديمقراطية المحترمة تجعل أية تعديل للدوائر الانتخابية من تنفيذ فريق محترف وفي سئسل لا يشارك فيه طرف حكومي أو عضو برلمان أو حزب يخوض الانتخابات... حيث يقوم هذا الفريق المستقل بالاستماع لكل هذه الأطراف ومن ثم يضع التقسيم المطلوب للدوائر والذي يتوافق مع الدستور ومن ثم يرفعه للبرلمان لإصداره بقانون بعد أن يتأكد من عدم وجود أخطاء تتعارض مع الدستور دون أن يتدخل في الجوانب الفنية، ولكن أهمية ذلك في ضرورة تجنب وجود شبهة تعارض المصالح لدى الوزراء وأعضاء البرلمان حين نظرهم في تقسيم الدوائر الانتخابية.

حتى نهاية سبتمبر تكون ستة أشهر كاملة قد انقضت من مدة السنة المالية دون اعتماد الميزانية العامة للدولة ما يجعل الموقف مبهماً من جهة المسوغ القانوني لما يصرف منها وما يرد إليها، وهو ما يوجب اتخاذ الحكومة موقفاً معلناً وواضحاً

من هذا الملف الذي يشكل منطلقاً رئيساً لتطبيق خطط الدولة، ولا يعني هنا مجرد الإعلان عن الالتزام بعدم تجاوز اعتمادات العام المالي وهو ما يعني سبقاً الانحراف عن مسار الخطّة الإنشائية... وهذا يعودنا لتقرير مهندس إنجاز الميزانية العامة في مجلس الأمة في وقتها القانوني وهو الأول من أبريل من كل عام، على أن يخصص مجلس الأمة شهر مارس من كل عام لإنجاز هذا الموضوع المهم.

وعلى صعيد آخر طلبت الحكومة من جهاز متابعة الأداء الحكومي إصدار تقرير متكامل بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية وديوان الحاسبة بشأن الجوازات المالية والإدارية في المناصب القيادية في الجهات الحكومية، وبأالي ذلك إثر الحديث عن تجاوزات لقياديين في عدة وزارات بلغت عدة ملايين من

الدنانير جار التحقيق بشأنها، أعلن أن نرى هذا التقرير معلن للكافة بالقرب وقت معلن.

وفي ملف ثالث استعجل مجلس الوزراء خلا من وزارات الداخلية والإعلام

والمواصلات لكثفة بمسابقة قانون تنظيم النشر الإلكتروني لمهيداً لإصداره، ونرى أن مثل هذا القانون ينبغي أن يصدر من مجلس الأمة وليس مرسوم قانون

ضرورة وذلك لأنه يظل الحريات العامة بشكل مباشر.

وزارة الكهرباء والماء

كشف النائب عن هدر في استهلاك المياه يصل إلى 8 في المئة من إجمالي الاستهلاك اليومي لا يعرف سببه والمتمثل في الفجوة غير المبررة بين الإنتاج والاستهلاك اليومي للعن، وهو رقم كبير يوجب على الوزارة تلبية خاصة وأنه يتجاوز النهر الناتج عن تسريب الأنابيب.

وفي نفس السياق بلغت مدبونيات جميع شرائح المستهلكت نحو واحد ونصف مليار دينار من ضمنها ديون شبه معومة، بينما لم تحسم جهود حل مشكلة تلف نصف عدادات المستهلكين في البلاد، وهذه الأرقام بحاجة لتأكيد من الوزارة وبيان الحلول المطروحة تجاهها.

في ملف آخر يتعلق بمحنة الزور أثير في العن خلاف في تقديم العروض المقدمة بين جهتين كلفتها تعمال داخل الجهاز الرقابي المسؤول في الدولة مما يوجب حسمة بشفافية كاملة.

«الزراعة» توزع مجموعة من يرقات «البطي» لأصحاب القسائم لاستزاعها

قالت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أنها وزعت مجموعة من يرقات اسماك البطي لأصحاب القسائم الزراعية بهدف استزاعها.

وأوضحت الهيئة في بيان صحافي أمس، أن عدد القسائم الزراعية الخاصة بالاستزراع السمكي بلغ 36 مزرعة سمكية في مختلف مناطق الإنتاج بالكويت.

وأشارت إلى أن أهمية اسماك البطي هي التي دفعت الهيئة إلى العمل على إنتاج عدة اطنان سنوياً في المزارع السمكية بالكويت وتوفير ودعم المهتمين بالاستزراع السمكي للبطي.

ونبهت الهيئة إلى أهمية تغذية أسماك البطي سواء بالمكملات الغذائية لإنتاج شبيه المكثف أو بإغذاء مركب من الأعلاف لإنتاج المكثف.

■ البراك: مطلوب الدعوة لانتخابات جديدة

وفق القانون الحالي وآلية التصويت القائمة

■ الملا: لم أوقع على وثيقة «الأمة» التي

تبنتها مجموعة «حراك» ولم أطلع عليها

الطائفية والقبلية والفرقة والكراوية بالجميع بل وبعد وبلا على الكويت لاسيما وأن المجلس الذي اق هذا النظام كان يكرر فقط في مصالحه الشخصية، مشدداً على ضرورة العدول عن النظام الانتخابي الحالي والعودة للطريق الصحيح وفقاً لأطر الدستورية مبينا

أن نسبة التغيير سوف تكون كبيرة في مخرجات الانتخابات المقبلة وأن أكثر من 50 في المئة من أغلبية مجلس 2012 المبطل لن تعود للبرلمان المقبل.

في سياق آخر نفي النائب السابق صالح الملا توقيعه على وثيقة «الأمة» التي تبنتها مجموعة «حراك»، مؤكداً احترامه وتقديره للجميع، لكنني لم اطلع على الوثيقة ولم أوقعها وقد جرى الاتصال بي للتوقيع وابلغت من عائلتي بأن لدي موقفاً معلناً مسبقاً من قضية مراسيم الضرورة ولا خلاف عليها لكنني بحاجة للإطلاع على الوثيقة وطلبت من اتصل بي ضرورة التنسيق مع الأمين العام للمبشر الديمقراطي وأكّد الملا احترامه للجميع واكتفى استغرق اراج اسمي ضمن الموقعين على الوثيقة وأنا لم اطلع أو اوقع عليها أو أحضر الاجتماع الذي عقد قبل الإعلان عنها.

المرسوم والانتظار لصور مرسوم الدعوة للانتخابات القادمة، مشيراً إلى أن حكمة صاحب السمو تجلت بصدور هذا المرسوم الذي نزع قليل الأزمة بين فريقيين وأعاد الكرة مرة أخرى إلى إرادة الأمة لاختيار ممثليها.

وبعداً خسروه في تصريح لـ«الصباح» جمع الشعب أن يصوتوا الاختيار ويتخفّطوا عن الفترة السابقة وأن معنوا في اختيارهم مخرجات العملية الانتخابية القادمة مؤكداً أن مخرجات مجلس 2012 المبطل كانت سيئة إلى أبعد الحدود وشابتها بعض الأصوات المنطرفة والششاز التي تخالف القيم والأعراف الدستورية والوطنية التي جبل عليها أهل الكويت مطالبا الناخبين بكون سمو الأمير في أيفصال مجلس يؤمن بالقانون والدستور وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع.

وعن التوقعات بالنسبة لتركيبه المجلس المقبل قال خسرو:«الإمر يعتمد على النظام الذي سوف تتم الانتخابات من خلاله مشيراً أنه كان منذ عام 2006 يرفض الدعوة لخمس دوائر وما زال لأن من شأن النظام الحالي «الخصم دوائر وأربعة أصوات» أن يكسر

احتمال عودة نفس الثواب السابق..

وأوضح أنه في حال تم تعديل النظام الانتخابي لخمس دوائر وصوت واحد فإن نسبة التغيير في مخرجات العملية الانتخابية القادمة سوف تكون كبيرة جداً للتراوح من 60 إلى 60 في المئة، لافتاً أن الصوت الواحد هو الأفضل للكويت والمجتمع لأنه يفضي على القليلة والطائفية والعائلية والحزبية.

وأكد العيسى أن الصوت الواحد هو المعمول به في جميع البلدان الديمقراطية وأنه لا توجد دولة في العالم يصوت فيها الناخبون لأربعة أشخاص إلا في الكويت مشدداً على أن صدور مرسوم ضرورة بالصوت الواحد يعد خطوة تقدمية في تاريخ الكويت.

أما رئيس المكتب السياسي لتجمع العدالة والسلام عبدالله خسرو فأوضح أن صدور مرسوم الحل من قبل سمو أمير البلاد كان متوقعا ومتلقيا، لأنّ قتل الأزمة الأخيرة التي عاشتها البلاد يعد صدور عدة أحكام من المحكمة الدستورية داعياً الشارع السياسي إلى ضرورة العودة لجادة الصواب بالتعاطي مع هذا

■ الحيدر لابد من تعديل نظام الدوائر

الانتخابية لتصبح الكويت دائرة واحدة

لتفادي الطائفية

■ العيسى: صدور المرسوم دحض جميع

الادعاءات بأن الحكومة تتدخل في الشأن

السياسي للبلاد

انتخابات جديدة وأضاف العيسى في تصريح لـ«الصباح» أنه إذا تمت الانتخابات القادمة وفق النظام الانتخابي الحالي فإن نسبة التغيير في المجلس المقبل سوف تكون 40 في المئة كما هو المعتاد، وهو ما يعني

أن صدور مرسوم حل مجلس 2009 يحض جميع الادعاءات بأن الحكومة لأجل مصلحة الكويت والأبعاد عن المصالح الشخصية الضيقة، كما طالبت ممثلي الشعب في البرلمان القادم «أن يتقوا الله ويعملوا لمصلحة البلد».

من جانبه قال د.سلمان العيسى

جامعة الكويت

أراجع لرتيب جامعة الكويت بين الجامعات العربية والعالمية طبقا للقيم متخصص شمل أكثر من عشرين ألف جامعة في العالم، يأتي ذلك في خضم معاناة الجامعة لواحدة من أهم مسببات هذا الوضع وتعني قبول أعداد من الطلبة لنحو بكثير إمكانيات استيعابهم مقابل احتياجها لأكثر من ضعف عدد أعضاء هيئة التدريس المالية وفقاً لتصريح مدير الجامعة نفسه.

وأما الجدال في سبتمبر حول التوجه نحو تعيين أكثر من أربعة عشر عضو هيئة تدريس لا تنطبق عليهم الشروط العلمية المقررة، وهو ما يعني - إن حدث - المزيد من الترتيب لترتيب الجامعة بين مثيلاتها في العالم... لذا ينبغي طرح الملف أمام الرأي العام بشفافية كاملة لتعريفهم بنتائج الضغوط المجتمعية والسياسية التي تؤدي لقرارات تؤثر على مستقبل الجيل الشبابي الحالي علميا ومهنيًا إزاء متطلبات الجودة في سوق العمل.

ونفس الوضع الجامعي في كثافة الطلبة في الفصول الدراسية وتعيينات

ألف مواطن كانت تكلفة دعمهم في القطاع الخاص 72 مليون دينار بينما كلفت رواتبهم في الحكومة 220 مليون دينار، وهذه مجرد عسيمة لما سعت إليه خطة الدولة للتنمية.

البرك خلال الأيام الماضية مسألة تعارض المصالح بالمخالفة للقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية فضلاً عن استغلال بعض لغزاته التي تحتاج لمعالجة تشريعية، وقد شمل ذلك الجمع بين وظائف متعارضة وتوظيف استثمارات شخصية في شركات ومحاكمات وتعيينات لذوي الغرض في قطاعات يشرّف عليها البنك... يضاف لذلك انتقال مفتشين من البنك للعمل في بعض تلك القطاعات التي تقع تحت هيئته ما يعني احتمال إساءة استغلال المعلومات السابقة التي حصلوا عليها إبان عملهم في البنك المركزي خاصة وأن هذه التعيينات تنسقط عبادة ذوي الخبرة الطويلة والهمة.

مؤتمر الحوار الوطني

دعوة للمشاركة

رغبة في تقديم مشروع وطني للرأي العام الكويتي الرسمي والشعبي ينطلق من الدستور ويذكر الجميع بأهدافه السامية ويدفع بالهنية الكويتية (رسمية وشعبية) باتجاه تبني خطاب عام صائب يشكل حائط صد أمام اللزيم من الفساد أو الفتننة ويكون نقطة انطلاق باتجاه إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح على مستوى مشروع الوطن والدولة بشكل عام .
 يطيب لنا دعوتكم للمشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) تحت شعار (وقفة من أجل الكويت) الاثنين 10/8 في فندق شيراتون الكويت - قاعة المرجان، وفقا للجدول التالي:

الوقت	الفعالية	المحدثون	مدير الجلسة
10 صباحا	التشيد الوطني - القرآن الكريم - عرض فني كلمات الافتتاح كلمة اللجنة التنسيقية لمؤتمر الحوار الوطني	رئيس مجلس الأمة السيد جاسم الجرافي السيد عبد الوهاب الوبان القاضي يعقوب الصانع	الإعلامي مبارك النجادة
10:20 صباحا	الجلسة العامة الأولى (تنظيم العمل السياسي)	- عبدالوهاب الهارون - مزيوق العام - عدنان سيد عبد الصمد	
4 عصرا	الحلقة النقاشية الأولى (دور الشباب في التنمية السياسية)	مجموعة من الناشطين السياسيين الشباب	م. عبدالله خسروه
8 مساء	الجلسة العامة الثانية (نحو تعزيز المواطنة الدستورية)	- معصومة المبارك - علي الراشد - صالح عاشور	د.عبد الله معريقي
11 صباحا	الحلقة النقاشية الثانية (الرياضة كأحد مداخل الاستقرار والتنمية)	- اللواء متقاعد فيصل الجراف - د. حسين المكومي - د. سلمان حاجي	د.صقر الملا
8 مساء	الجلسة العامة الثالثة (التنمية مشروع دولة)	- أحمد لاري - أماني بورسلي - حامد المنيف	الإعلامي مبارك النجادة
9:45 مساء	البيان الختامي		

مؤتمر الحوار الوطني

الإعلامي مبارك النجادة